والتنصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فلذا لم تقع غير في
جميع مواقع الا انتهت وبها تتضح كلام الشيخ فيوصف بها
اي مع بقائها على حرفيتها اسما مدح به غير واحد بل حكي
عليه السعد في حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال
ولو ذهب ذاهب الى انها تصير اسما لكن لا يظهر اعرابها
الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل
في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل
اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السيد وهو
او نظيره ذلك ايضا ال الموصولة فيجب ما بعدها مضافا اليه
مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
اعراب الا الظاهر فيه وينبغي على ذلك كما افاده الدماميني
ان الوصف بمجموع الاو ما بعدها على حرفيتها وبها وحدها
على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة
بشرط ان يكون الموصوف جمعا الخ فلا يوصف بها مفرد
محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا
في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغير في المثال الاتي وبشبه
النكرة ما ارتبط بها الجنس كالمعرف بال الجنسية وانما
اشترط كون الموصوف جمعا او شبهه مراعاة لاصلها وهو
الاستثناء لانه نكرة او شبهها مراعاة لمعنى غير
المتوغلة في التنكير سلبني ايها سليمي والدهر
نصب على الظرفية المستقرة خبر لمقدم قبله او على المفعولية
لمحذوف اي يقاسي هذا الدهر بعد ابيه وجوابه لو عن

والصارم

والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ملكا ذا ما
ورد وثق كما قاله الثمني صفة لغير فيه تسمح اذ الصفة
الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صارت كانه هي وفي النكت
عن التسهيل ان الوصف الا مع ما بعدها وقد استغنا قريبا
تحقيق ذلك فقال ملك اي ابن ابي الناقة والمراد بالبلدة الاولى
معدن ها وبالثانية الارض التي اناخها فيها والبغام بضم الموحدة
وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت
الناقة فان قلت الصفة في البيت مخصصة مع ان ما بعد الا في كل
لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتي عن المغني
ان الصفة عند التخالف موكدة قلت اجاب الدماميني بان
المقام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف واعلم انه ذكر في
كلام الزمخشري اربع صور ان يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة
حقيقية كما في الاية وان يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية
كما في البيت الاول والعكس كما في البيت الثاني وان يكون شبيها
بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل الا
لكن يفارق الخ استدراك على قوله وقد تحمل الا عليها لا يجوز
حذف موصوفها اي لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير
في ذلك اي في عدم جواز حذف موصوفها ولا يجوز ان يكون
عن موصوفها اي الا فيما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم
مجرور من او في كقوله كم منا قطف ومنا اقام كما سيأتي في
الخ الاحيث يقع الاستثناء قال يمكن ان يوجه بان غيرا
انما جعلت على الالتفات معنى الاستثناء فلا يلزم الا عليها الاحيث
يصح الاستثناء الا دانق بكسر النون وفتحها وبقاف